مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

07-10-2022
العدد: 3736

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

مجموعة العمل تطالب اليونان بوقف انتهاكاتها بحق المهاجرين

- مخيم خان دنون.. ارتفاع أسعار صهاريج المياه يزيد الأعباء الاقتصادية
- وفد من الصليب الأحمر يزور مخيم حندرات
- مخيم الحسينية.. تطبيق المراقبة الإلكتروني يفاقم أزمة المواصلات

آخر التطورات

طالبت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، السلطات اليونانية بوضع حد لانتهاكات خفر السواحل وحرس الحدود ضد طالبي اللجوء الساعين إلى الوصول إلى القارة الأوروبية هرباً من النزاعات والظروف المعيشية القاهرة.

ودعت المجموعة الحقوقية التي تتخذ من لندن مقراً لها المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان للضغط على اليونان لعدم انتهاك حقوق اللاجئين والعمل بمقتضيات قانون اللجوء والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وأشارت المجموعة الحقوقية إلى أن ممارسات اليونان تجاه اللاجئين على حدودها خرق فاضح لمبدأ أساسي من مبادئ قانون اللجوء (م 1/33 من اتفاقية 1951 م). الذي يحظر على الدول طرد أو رد اللاجئ في أي شكل من الأشكال إلى البلدان أو الأقاليم التي قد تكون حياتهم أو حريتهم فيه مهددة.

ونوهت مجموعة العمل إلى أنها وثقت قيام شرطة الحدود اليونانية العديد من حالات رد اللاجئين الواصلين إليها والاعتداء عليهم بالضرب المبرح والدفع بهم باتجاه الأراضي التركية في درجات حرارة منخفضة جداً بعد تجريدهم من ملابسهم ووسائل الاتصال، أو منع خفر السواحل اليونانية من النزول على الجزر ومحاولات إغراق العديد من القوارب مما أدى انقلاب وغرق تلك القوارب .

وكانت مجموعة العمل أشركت اللاجئ الفلسطيني السوري "أحمد عباسي" المهجر من مخيم اليرموك في مداخلة ألقاها بجلسة للجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا التي انعقدت يوم 2022/9/26 تحت البند الرابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 51 للحديث حول معاناته في رحلة اللجوء بحثاً عن حياة أفضل من تلك التي يرزح تحتها منذ

سنوات، حيث تحدث عن الانتهاكات التي مارسها خفر السواحل اليوناني ضد طالبي اللجوء والتي وصلت حد الضرب المبرح للرجال والنساء، وتعطيل قاربهم وتركهم عرضة للموت وسط البحر ودفعهم نحو عرض البحر والمياه الإقليمية التركية .

أما في ريف دمشق يعاني أهالي مخيم خان دنون أزمة مياه حقيقية منذ عدة سنوات حيث تنقطع المياه وتزداد الأسعار عاماً بعد عام مما يزيد من العبء الاقتصادي ويثقل كاهلهم من الناحية المالية.

وأوضح مراسل مجموعة العمل، أن العديد من الأسر لا تمتلك القدرة على شراء المياه من الصهاريج، لسوء أوضاعها المادية، وانتشار البطالة، وعدم وجود دخل مادي ثابت، حيث بلغ سعر خزان الماء المؤلف من 5 براميل سبعة ألاف ليرة سورية من الصهاريج المتنقلة.

من جانبه أوضح أحد الأهالي أن المياه تصل إلى المنازل مرة كل أسبوعين بمعدل ساعة إلى ساعة ونصف في أحسن أحوالها، وهذا لا يكفي لتلبية احتياجات أسرة مكونة من شخصين فقط.

بدورهم طالب أهالي المخيم الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين ووكالة الأونروا وكافة الجهات المسؤولة عن المخيم بإيجاد حل جذري لأزمة المياه في المخيم.

بالانتقال إلى حلب قام وفد من منظمة الصليب الأحمر الدولي بزيارة تفقدية لمخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين، لمتابعة سير العمل بمضخة المياه التي ستقوم بتغذية المخيم والمناطق المجاورة له.

وكان الصليب الأحمر الدولي زود المخيم بعدد من خزانات الماء وزعها على عدد من حاراته، وذلك بعد ازدياد أعداد العائدين إليه.

من جانبها بدأت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بالتعاون مع منظمة اوكسفام بإعادة تأهيل وترميم خزان المياه في مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين بمدينة حلب، حيث كان قد تضرر إثر الاشتباكات التي شهدها المخيم بين القوات الحكومية وقوات المعارضة السورية.

ويعاني قاطني مخيم حندرات من عدم توفر الماء والكهرباء، وانعدام خدمات التعليم والصحة مما انعكس سلباً عليهم وجعل الكثير من سكانه النازحين عنه يترددون من العودة إليه. ويعيش أبناء المخيم أوضاعاً معيشية مزرية بسبب عدم تأمين الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية في المخيم، وانعدام خدمات التعليم والصحة مما انعكس سلباً عليهم وجعل الكثير من سكانه النازحين عنه يترددون في العودة إليه.

من جهة أخرى شكا أهالي مخيم الحسينية من تفاقم أزمة المواصلات وشح وسائل النقل التي تُخدم المنطقة، وذلك بعد أن بدأت الحكومة السورية بتطبيق نظام المراقبة الإلكتروني أو ما يعرف بنظام المعلومات الجغرافي"GPS" ، على كافة وسائل النقل العام في المحافظات السورية، وإلزام سائقي المركبات العامة بتركيب الجهاز، وربطه بالبطاقة الذكية ورفع الدعم عن المخالفين.

ووفقاً لمراسل مجموعة العمل أن هذا الإجراء أدى إلى انخفاض عدد السرافيس التي كانت تخدم المنطقة، وخاصة منها تلك التي كانت تعمل خارج خطوطها النظامية، الأمر الذي أثر سلباً على سكان مخيم الحسينية وفاقم من معاناتهم.

وحول أهمية وجود السرافيس غير النظامية التي كانت تُخدم منطقة الحسينية ومخيمها الفلسطيني قال أحد الأهالي لـ "مراسل مجموعة العمل": صحيح أن أجرة تلك السرافيس أغلى من الباصات الحكومية إلا أن وجودها كان يخفف من الازدحام في الكراج نسبياً، في حين أدى بربطها بنظام المراقبة الإلكتروني أو ما يعرف بـ "GPS"، أدى إلى تفاقم أزمة المواصلات،

وخاصة بأن باصات النقل الداخلي لا تقوم بوظيفتها على أكمل وجه، إذ خصص للحسينية باصين بسفرتين أو ثلاثة فقط.

من جانبهم حمل أهالي مخيم الحسينية الجهات المعنية المسؤولية عن أزمة المواصلات وتفاقمها، مشيرين إلى أن قائلين الحكومة تتعامل مع المخيم وكأنه منطقة هامشية خارجة من حساباتها، مطالبين بضرورة فتح طريق السيدة زينب الذي يخفف من الازدحام بسبب تحويل كل السرافيس لخط واحد بدل توزيعها على مناطق ببيلا والسيدة زينب والحسينية.